دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإحصاء الفلسطيني: قراءة نقدية
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	بدر، أشرف
المجلد/العدد:	مج43, ع495
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	مايو
الصفحات:	48 - 64
رقم MD:	1049663
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القضية الفلسطينية، الاحتلال الصهيوني، البيانات الإحصائية، المنظمات الدولية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1049663

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإحصاء الفلسطيني: «قراءة نقدية»

أشرف بدر(*)

أستاذ في جامعة بيرزيت.

مقدمة

يندرج تأسيس الإحصاء الفلسطيني[1] ضمن مسار مفاوضات السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد عام 1991، وذلك بهدف إنشاء مؤسسات تسهم في بناء «الدولة» الفلسطينية المنشودة، وليس أدل على ذلك من أنّ أحد مؤسسي الإحصاء الفلسطيني، ورئيسه الأول (حسن أبو لبدة)، كان عضواً في الوفد الفلسطيني المفاوض. جاءت مفاوضات السلام وما تبعها من عقد اتفاقية أوسلو عام 1993 تحت مظلة دولية، فكان من الطبيعي أن تكون المؤسسات الفلسطينية الناشئة متسقة مع البعد العالمي، من هنا برز السؤال المحوري الذي تعالجه الورقة، وهو: ما مدى التقاطع والتناقض بين العالمي والمحلي فيما يتعلق بالإحصاء الفلسطيني.

يدعي عبّاد يحيى أنّ الإحصاء الفلسطيني قد حذا حذو مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي «الإحصاء الإسرائيلي» الذي عمل على تشظية «المجتمع الفلسطيني»، وذلك عبر الاقتصار على إحصاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث لم يتم إيراد مبرر علمي أو معرفي لعدم تعامل الإحصاء الفلسطيني مع الفلسطينيين (في فلسطين الانتدابية والشتات) كوحدة تحليلية واحدة[2]. استند يحيى في مجادلته إلى تتبع ملابسات تأسيس الإحصاء الفلسطيني، وتبنيه التصنيفات الاستعمارية التي وضعها الإحصاء الإسرائيلي، ومن بعده مؤسسة «فافو» النرويجية،

(*) البريد الإلكتروني: ashrafshrf0@gmail.com.

(1) تأسس الجهاز عام 1993 تحت مسمى مركز الإحصاء الفلسطيني، ثم تحول إلى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عام 1995، وفي عام 1999 تحول مسماه إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(2) عبّاد يحيى، «الإحصاء الفلسطيني والبحث الاجتماعي في الأرض المحتلة عام 1967: الأثر الاستعماري وتشظية المجتمع الفلسطيني،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 2، العدد 7 (شتاء 2014).

التي تولى كبير باحثيها (حسن أبو لبدة)، مهمة تأسيس الإحصاء الفلسطيني وإدارته حتى عام 2005. لكن يحيى لم يسند مجادلته بأي أدلة أو شواهد من منشورات الإحصاء الفلسطيني، وافتقرت دراسته إلى ذكر أي شواهد من المطبوعات الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني، ولم يبنِ ورقته على إجراء مقابلات مع العاملين فيه، وذلك لإثبات مجادلته، وإنما استند إلى تأطير نظري وبعض الدراسات المنشورة المبنية على الافتراض بأن الإحصاء الفلسطيني أداة من أدوات الاستعمار. في المقابل يرى يان بُوسِه (Jan Busse) في دراسته الصادرة عام 2015؛ أنّ الإحصاء الفلسطيني لم يأتِ من خلال عملية تطور تاريخي، وإنما جاء تأسيسه من الصفر، وبالتالي يمكن أن نلحظ درجة عالية من التكامل العالمي للإحصاء الفلسطيني، ومساهمته في بناء الدولة المرتقبة[3]. إلا أنّ باس تبنى بالكامل وجهة النظر «الرسمية» الفلسطينية حول تأسيس الإحصاء من دون أن يخضعها للنقد أو الفحص.

يُظهر تقييم الإحصاء الفلسطيني للبيانات الإحصائية المتوافرة [...] أنّ الدولة التي خُطط لقيامها قد صُممت بالاستناد إلى التقسيمات والتصنيفات الاستعمارية، المبنية على أساس «حل الدولتين»، والقائمة على تقسيم أرض فلسطين التاريخية

بناءً على ما سبق، وفي ضوء قلة الدراسات المتعلقة بالإحصاء الفلسطيني[4]، تسعى هذه الدراسة لسد ثغرة معرفية من خلال دراسة وتحليل تجربة الإحصاء الفلسطيني، وذلك بمنظور نقدي تحليلي، بالاعتماد على مصادر أولية من وثائق غير منشورة، كاستمارات التعداد السكاني، ومسح للأدبيات والمنشورات الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني، وإجراء مقابلات مع حسن أبو لبدة وثلاثة من رؤساء الأقسام في الإحصاء الفلسطيني، إضافة إلى باحثة أكاديمية من خارج الجهاز تربطها علاقة عمل بالإحصاء الفلسطيني. ويجب التنويه هنا إلى أنّه ليس من أهداف الدراسة إجراء موازنة بين إيجابيات وسلبيات الإحصاء الفلسطيني، الذي تغلب إيجابياته على سلبياته، وإنما الهدف إجراء قراءة نقدية لأداء هذا الجهاز.

---

(3) Jan Busse, «The Biopolitics of Statistics and Census in Palestine,» *International Political Sociology*, vol. 9, no. 1 (2015), pp. 70–89.

(4) فيما انتهى إليه البحث، وبواسطة الاستعانة بقاعدة البيانات المتوافرة في مكتبة جامعة بيرزيت، ومحرك البحث غوغل، إضافة إلى البحث عبر jstore، وباستخدام كلمتي البحث: الإحصاء الفلسطيني (Palestinian Statistics)، لم يتم العثور إلا على خمس دراسات حول الإحصاء الفلسطيني، **إحداها** لإليا زريق **والثانية** لعبّاد يحيى سيتم الإشارة إليهما، علاوة على دراسة يان بُوسِه (Jan Busse). بالإضافة إلى دراستين لا علاقة لهما بموضوع الورقة، **أولاهما**: رسالة ماجستير لتوفيق نصار من جامعة الخليل عام 2010، بعنوان: «واقع اتجاهات العاملين المؤقتين نحو وظائفهم في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني»؛ **وثانيتهما**: تقرير صادر عام 2007 عن «أمان» حول «حق المواطن في الحصول على المعلومات العامة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني».

أولاً: الإحصاء والدولة

نشأ جهاز الإحصاء الفلسطيني في سياق العملية التفاوضية بين منظمة التحرير الفلسطينية «م.ت.ف» وإسرائيل، التي انطلقت مع مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، حيث برزت حاجة المفاوض الفلسطيني إلى أرقام إحصائية من مصادر موثوقة. بحسب أبو لبدة[5] تم رفع توصية إلى مؤسسة صامد[6] بإنشاء جهاز إحصاء فلسطيني، بهدف توفير رقم فلسطيني كي تستخدمه «الكينونة الفلسطينية (المتوقع إنشاؤها)، التي يفترض أن تكوّن نظاماً سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، يسعى لتحقيق العدالة من أوسع أبوابها، بما فيها العدالة الاجتماعية، والذي يحتاج إلى أرقام حتى تكون الخطط عملية وواقعية». في إثر ذلك اتخذت الدائرة الاقتصادية التابعة لـ «م.ت.ف» قراراً بتاريخ 1993/3/13 (أي قبل ستة أشهر من الإعلان عن اتفاق أوسلو الموقع بتاريخ 1993/9/13)، بتكليف مجموعة من داخل فلسطين المحتلة بإنشاء دائرة للإحصاء، فتم افتتاح مركز الإحصاء الفلسطيني على نحو غير رسمي بتاريخ 1993/9/1، ورسمياً بتاريخ 1993/10/1[7]. أي قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الواقع، حيث دخلت أولى طلائع القوات الفلسطينية إلى غزة بتاريخ 1994/5/10[8].

تظهر وثيقة قرار إنشاء مركز الإحصاء الفلسطيني[9]، أن الرئيس الراحل ياسر عرفات بوصفه رئيس دولة فلسطين/رئيس اللجنة التنفيذية لـ «م.ت.ف»/رئيس مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية، قد وقع قراراً في تونس بتاريخ 1994/1/10؛ بإنشاء مركز للإحصاء الفلسطيني. بحسب الوثيقة فإنّ مهمة المركز هي تولي «إعداد الخطط وتنفيذها من أجل توفير الإحصاءات الفلسطينية في **فلسطين**»، وذلك بالتعاون والتنسيق مع مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني التابع لـ «م.ت.ف»، والذي أُنشئ في دمشق عام 1979. يرى أبو لبدة أن مكتب الإحصاء في دمشق كان متواضعاً في إمكاناته وبما ينتج، فهو محكوم بالسقف الذي تضعه الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين وفي مقدمها الدولة السورية، يضاف إلى ذلك عدم قدرته على العمل في بعض البلدان العربية كالأردن بسبب الخلاف السياسي بين الدولتين، وبالتالي فهو لا يلبي حاجة الكينونة الفلسطينية المتوقع إنشاؤها.

يشير أبو لبدة إلى أنّ الإحصاء الفلسطيني في بداياته اعتمد على نفسه بالكامل في تدريب وإعداد كوادره، حيث أشرف بنفسه على عملية التدريب بالاشتراك مع مروان الخواجا أحد مؤسسي الإحصاء الفلسطيني. يجب الإشارة هنا إلى أن موظفي الإحصاء في فترة التأسيس افتقروا إلى

---

(5) مقابلة شخصية مع د. حسن أبو لبدة في رام الله بتاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(6) مؤسسة اجتماعية إنتاجية تتبع لحركة فتح.

(7) **الخطة الشاملة لإعداد الإحصاءات الرسمية الفلسطينية**، إعداد الإحصاءات الرسمية الفلسطينية، ط 2 (رام الله: مركز الإحصاء الفلسطيني، 1995)، ص 7.

(8) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، «يوم من الذاكرة ـ العاشر من أيار/مايو،» <http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=1mhmbXa64782971451a1mhmbX>.

(9) وثيقة من أرشيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، صادرة عن دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، مكتب الرئيس، تحت رقم 995، 94/2/14.

الخبرة العملية، واقتصرت معرفتهم على الجانب الأكاديمي النظري، فيما عدا ما يقارب العشرين موظفاً الذين كانوا يعملون سابقاً كعدادين ميدانيين في الإدارة المدنية الإسرائيلية، وتم استيعابهم في الإحصاء الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو. في المقابل تشير حليمة سعيد[10] (مديرة العلاقات العامة في الإحصاء الفلسطيني)؛ إلى أنّ الجهات المانحة والمؤسسات الدولية كان لها دور في تأهيل وتدريب الكوادر، وتضرب مثالاً على ذلك بمساهمة خبير ألماني من مؤسسة GIZ[11] في عام 1995 في إعداد النظام الإداري والمالي للإحصاء الفلسطيني، حيث استمر في تدريب الكوادر الفلسطينية على النظام المالي لمدة سنة كاملة، والذي ما زال الإحصاء الفلسطيني يعمل بموجب هذا النظام مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة. كذلك الأمر مع مستشارين من النرويج قاموا بتدريب الكوادر لفترة طويلة. وحتى دليل تدريب العاملين في الإحصاء وكما تشير عناية زيدان (وكيل مساعد رئيس الإحصاء الفلسطيني للبرامج الإحصائية)[12]، تم تطويره بالتعاون مع مؤسسة «فافو» النرويجية.

يمكننا الادعاء بأنّ الإحصاء الفلسطيني يندرج تحت مظلة مفهوم فوكو لدور المؤسسات في الضبط والتحكم والسيطرة، من خلال تأدية دور في بناء «الدولة» المنشودة. يجادل ميشيل فوكو وضمن مفهوم «السياسات الحيوية» (البيوبوليتك) بأنّ موضوع الدولة الحديثة تحول من «دولة الأرض» إلى «دولة السكان»[13]. يقسّم فوكو السلطة إلى ثلاثة أنواع (السلطة السيادية «التأديبية»، السلطة الانضباطية، السلطة الحيوية). تتمثل السلطة السيادية بـ«وضع قانون وتحديد عقوبة الشخص الذي يخرقه»[14]، بينما تتجسد السلطة الانضباطية بـ«آليات المراقبة والتصويب»[15]، بينما تتمحور السلطة الحيوية في وضع قواعد للسلوك والسعي لإدارة حركة الانتشار. يحاجج فوكو بأنّ العقلانية السياسية الأوروبية ركزت على الجسد من حيث التكاثر، والولادات والوفيات، والمستوى الصحي، ومعدل أجل الحياة، والتعمير، وبالتالي تم الاهتمام بالشروط التي يمكن أن تغير هذه الظواهر، من خلال مجموعة كبيرة من التدخلات والمراقبات الضابطة، التي اصطُلح عليها بأنّها سياسة حيوية (Bio-politique) للسكان التي تمارس سلطتها بصورة جماعية، موجهة إلى الإنسان النوع وليس فقط الإنسان ـ الجسد[16].

---

(10) مقابلة شخصية مع حليمة سعيد، المدير العام للعلاقات الدولية، في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مدينة رام الله بتاريخ 2017/11/13.

(11) المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي ـ GIZ.

(12) مقابلة شخصية مع عناية زيدان، وكيل مساعد رئيس الإحصاء الفلسطيني للبرامج الإحصائية، في مقر جهاز الإحصاء الفلسطيني برام الله، بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(13) Michel Foucault, «Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977-1978,» edited by Michel Senellart; translated by Graham Bruchell (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p. 129.

(14) Ibid., p. 5.

(15) Ibid., p. 5.

(16) ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع: دروس ألقيت في الكوليج دي فرانس لسنة 1976**، ترجمة وتقديم وتعليق الزواوي بغورة (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2003)، ص 236.

يدعي فوكو بأنّ «السلطة الانضباطية» الموجودة في المؤسسات، التي تطورت خلال القرن التاسع عشر، تهتم بإدارة ومراقبة والسيطرة على الشعب **أولاً**، والفرد والجسد **ثانياً**[17]. تسعى «السلطة الانضباطية» إلى ضبط حيوات وميتات وأنشطة الأفراد، وذلك بهدف إخضاعه للسلطة البيروقراطية، بهدف إنتاج «جسد مدجّن»[18]. و«كجزء أساسي من نمو السلطة، يتكون جهاز وثائقي كبير جداً يهتم بالتفاصيل الدقيقة. وعبر هذه المراكمة الفردية بانتظام كامل، يصبح من الممكن قياس عموم الظواهر، وتوصيف الجماعات، وترسيم الوقائع الجماعية، وحساب الفراغات بين الأفراد، وتوزيع ذلك كله على سكان معينين»[19]. بحسب جيل دولوز «مجتمعات الانضباط لها قطبان، البصمة التي تميز الفرد، والرقم أو الترقيم الإداري الذي يحدد موضعه في المجموع، ذلك لأن الانضباط لم يرَ أي تعارض، عدم توافق، بين الاثنين، ولأن القوة تفرد وتجمع في آن واحد، وذلك بأن تشكل من عليهم تمارس السلطة في الجسد وتقولب فردانية كل عضو في ذلك الجسد»[20].

ثانياً: الإحصاء والتقسيمات الاستعمارية

يُظهر تقييم الإحصاء الفلسطيني للبيانات الإحصائية المتوافرة «تقارير الوضع الراهن»؛ إضافة إلى المؤشرات والتصنيفات وتعريف المصطلحات، ومسح التجمعات السكانية والتعداد السكاني (وهذا ما سيتم التطرق إليه في السطور اللاحقة)، أنّ الدولة التي خُطط لقيامها قد صُممت بالاستناد إلى التقسيمات والتصنيفات الاستعمارية، المبنية على أساس «حل الدولتين»، والقائمة على تقسيم أرض فلسطين التاريخية (الانتدابية) إلى الأراضي المستعمرة في عام 1948، إلى جانب الأراضي المستعمرة عام 1967.

يجادل بندكت أندرسن في كتابه **الجماعات المتخيلة** بأنّ التجديد الفعلي في التعدادات الاستعمارية في دول جنوب شرق آسيا، في مرحلة السبعينيات من القرن التاسع عشر، هو عدم اقتصارها فقط على التمثيل العرقي الاثني بل في التكميم المنهجي، فالسلطات الاستعمارية بدأت باتخاذ خطوات أشد تعقيداً في تعداداتها منذ عام 1850، كتعداد الأطفال والنساء الذين تم تجاهلهم سابقاً. يلفت أندرسن الانتباه إلى أنّ التعداد اهتم بما كان المستعمِر يتخيله عن الشعب المستعمَر، حيث تم بناء البيروقراطيات الاستعمارية على أساس إثني عرقي. يفترض أندرسن وجود ثلاثة مؤسسات للسلطة الاستعمارية، وهي التعداد والخريطة والمتحف، تم العمل من خلالها على تغيير الطريقة التي تعمل بواسطتها المؤسسة الاستعمارية على بسط نفوذها وسيطرتها، من

---

(17) Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison,* translated from the French by Alan Sheridan (London: Allen Lane, 1977).

(18) Hubert L. Dreyfus and Paul Rabinow, *Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics*, with an afterword by and an interview with Michel Foucault (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1982), p. 135.

(19) Ibid., p. 159.

(20) Gilles Deleuze, «Postscript on the Societies of Control,» *October*, vol. 59 (Winter 1992), pp. 3-7.

خلال الربط بين طبيعة البشر الذين تحكمهم، وجغرافيتهم، وشرعية أسلافهم. بحسب أندرسن تشترك الخريطة والتعداد في أنهما وضعا الأساس لتصنيفات شاملة، وهما يتقاطعان في عملهما من حيث تقسيم الناس. فقد كان هدف المستعمِرين دوماً إخضاع المكان للمراقبة، كما في التعداد الذي أريد منه إخضاع الأشخاص للمراقبة[21]. يبني أندرسن مجادلته بتأدية الاستعمار دوراً في تشكيل الهويات والقوميات في البلاد المستعمرة، بالاستناد إلى تعريفه للأمة على أنّها: «جماعة سياسية مُتخيّلة، حيث يشمل التخيّل أنها محددة وسيدة أصلاً»[22]. وبالتالي فهو يحاجج بأنّ هذه الجماعات المتخيلة تم «تصنيفها» و«تقسيمها» من خلال الاستعمار؛ وفيما بعد تبنت حركات التحرر الوطني في البلاد المستعمرة هذه التعريفات والتصنيفات والتقسيمات.

من الصعب الحديث عن وجود دور للإحصاء الفلسطيني في صناعة المواطنة، وذلك بسبب طبيعة الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي [...] شرعنت تدخل الإسرائيليين في بناء المؤشرات السكانية للسلطة الفلسطينية.

يمكننا الادعاء بأنّ الاستعمار في القرن العشرين تدخّل مرتين في صناعة مخيال الفلسطينيين؛ وما ينتج منه من تعريف هويتهم وحيّزهم الجغرافي. المرة **الأولى** كانت على يد الاستعمار (الانتداب) البريطاني، برسم خريطة «جديدة» لفلسطين الانتدابية، وذلك عندما تم تغيير الحيّز الفلسطيني وسلخه عن بلاد الشام. ففلسطين المتخيلة في العهد العثماني كانت جزءاً من بلاد الشام، التي اشتملت في مطلع القرن العشرين على ولايتي بيروت وسورية، إضافة إلى متصرفية القدس الشريف التي اصطلح عليها في التقسيمات الإدارية العثمانية بـ «فلسطين». يعرض سليم تماري وثيقة عثمانية نُشرت في عام 1915، واستمر العمل بها حتى وقعت فلسطين تحت سيطرة الاستعمار البريطاني، تتضمن الوثيقة خريطة عامة لفلسطين شملت مدينة صور ونهر الليطاني شمالاً، فضلاً عن أقضية نابلس وحيفا وعكا التي كانت جزءاً من ولاية بيروت حتى نهاية العهد العثماني في فلسطين[23]. وهكذا نجد أن خريطة فلسطين الانتدابية أخرجت مدينة صور وشمال الليطاني من فلسطين المتخيلة، بعدما كانت جزءاً منها في العهد العثماني. وأصبحت فلسطين بعد الاستعمار البريطاني وحدوث النكبة عام 1948؛ مقتصرة على ما تم تحديده بواسطة الاستعمار البريطاني.

أمّا المرة **الثانية** التي قام فيها الاستعمار (بشقيه الصهيوني والغربي) بتغيير المخيال الفلسطيني فقد كان بعد اتفاقية أوسلو عام 1993، التي احتوت على الفضاء المسموح به

(21) بندكت أندرسن، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة ثائر ديب (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 255 ـ 283.

(22) المصدر نفسه، ص 63.

(23) سليم تماري، «الرؤية العثمانية لفلسطين: الترسيم العثماني الإثنوغرافي لفلسطين وسوريا،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 84 (2010)، ص 53 ـ 69.

للفلسطينيين التخيل، والذي يحصر فلسطين في الأراضي المحتلة عام 1967، وهذا ما سنلمسه في تقسيمات الإحصاء الفلسطيني، ويتمظهر في الخطاب الحقوقي والإعلامي «الرسمي» والمناهج الدراسية، الذي يتمثل باستخدام المؤسسات الرسمية لمصطلحات كـ«شقي الوطن»، أو «المحافظات الشمالية والجنوبية»، للإشارة إلى أنّ «الوطن» مكون من الضفة الغربية وقطاع غزة. في مقابل هذا الخطاب الرسمي نجد صعود خطاب غير رسمي ينادي بفلسطين التاريخية (الانتدابية)، تبنته قوى فلسطينية فاعلة. صحيح أن مخيال هذه القوى لم يتأثر بفعل تقسيمات الإحصاء أو المناهج الدراسية أو الخطاب «الرسمي»، إلا أنّ الواقع المفروض بفعل اتفاق أوسلو شكّل مخيالَ نسبةٍ لا يستهان بها من الفلسطينيين.

تجادل عناية بأنّه كان يتم استخدام مصطلح الضفة الغربية وقطاع غزة في وصف أعمال الإحصاء في بداية تأسيسه، ولكن بعد حصول فلسطين على صفة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012، «أصبحنا نستخدم كلمة فلسطين». يتوافق ما ذكرته عناية مع ما أوردته الخطة الشاملة لإعداد الإحصاءات الفلسطينية، التي وضعت في عام 1994 بالتزامن مع بدء الإحصاء لأعماله، في أنّ الإحصاء الفلسطيني يسعى «منذ اليوم الأول لنشوئه، إلى سد الفراغ الإحصائي القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة»[24]. لكن وفي نفس الخطة نجد خلطاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين، بحيث يتم توصيفهما بـ «فلسطين». هذا ما نلمسه في ما أوردته الخطة وتحت عنوان النظام الخاص بالمجالات التي تشملها الإحصاءات، «وتعتمد هذه الخطة الخاصة بالمجالات التي تشملها الإحصاءات في **فلسطين**،...، وستكون الحاجات الإحصائية التي برزت في الدول الأخرى وثيقة الصلة بالحاجات في **فلسطين**»[25]. يتكرر الأمر في عدة مواقع، على سبيل المثال عند الحديث عن «تطوير بنية الحسابات القومية في **فلسطين**»[26]، «وكما هو الحال في **فلسطين**»[27]. نلاحظ هنا كيف انعكس اتفاق أوسلو على المخيال الفلسطيني، وكيف تحول الشعب الفلسطيني وفلسطين (بقصد أو من دون قصد)، من الذين ولدوا في فلسطين قبل النكبة عام 1948، في فلسطين الانتدابية (بحسب الميثاق الوطني)، إلى الشعب والحيز الجغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة. فالإحصاء الفلسطيني في مسوحاته وتعداده اقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة، مع أنه وبحسب أبو لبدة حاول في البدايات إجراء إحصاءات في مناطق 1948، إلا أنه توقف بعد وقت قصير بفعل الضغوط الإسرائيلية[28]. وبالرغم من أنّ الإحصاء الفلسطيني يصدّر منشوراته بصورة لخارطة فلسطيني (الانتدابية)، مع تلوين للمناطق المستعمرة عام 1967، إلا أنّ الواقع المترسخ بحكم الممارسة يشير إلى فلسطين المسموح تخيلها بحسب اتفاق أوسلو هي الضفة

(24) **الخطة الشاملة لإعداد الإحصاءات الرسمية الفلسطينية**، ص 8.

(25) المصدر نفسه، ص 24.

(26) المصدر نفسه، ص 49.

(27) المصدر نفسه، ص 55.

(28) يجب الإشارة هنا إلى التعداد الذي أُجري عام 2017 بواسطة الإحصاء الفلسطيني في مخيمات اللاجئين في لبنان بالتعاون مع الحكومة اللبنانية.

الغربية وقطاع غزة، وتم «تقنين» ذلك بعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة عام 2012.

من الصعب الحديث عن وجود دور للإحصاء الفلسطيني في صناعة المواطنة، وذلك بسبب طبيعة الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي يجادل إيليا زريق بأنّها شرعنت تدخل الإسرائيليين في بناء المؤشرات السكانية للسلطة الفلسطينية، فبحسب المادة 28 من اتفاق أوسلو، والمعنونة «سجل وتوثيق السكان»، يتم إبلاغ السلطات الإسرائيلية بواسطة السلطة الفلسطينية بأي تغيرات في وضع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث يتم تسليم بطاقات الهوية الشخصية بالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية[29]. وبالتالي لا تستطيع السلطة الفلسطينية منح الجنسية أو المواطنة لأي فلسطيني غير مسجل في السجلات الإسرائيلية، أو مولود خارج الأراضي الفلسطينية المستعمرة عام 1967. وعلى نفس المنوال استمرت حركة حماس بعد سيطرتها على قطاع غزة عام 2006، فبحسب أحد موظفي وزارة الداخلية في قطاع غزة[30]، تقوم الداخلية بإرسال إشعار الولادة للمواليد الجدد إضافة إلى رقم الهوية الجديد، إلى السلطات الإسرائيلية يومياً بانتظام، عبر معبر إيرز، بواسطة بريد ورقي، حيث يتم الترتيب بشكل مسبق مع الداخلية التابعة للسلطة الفلسطينية في رام الله (رغم الانقسام)، من أجل تنسيق وتوزيع تسلسل أرقام الهويات الجديدة التي يحصل عليها قطاع غزة، والتي تقدر بنحو 70 ألف رقم سنوياً. وحتى بعدما حصلت السلطة الفلسطينية على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة عام 2012؛ بقي الوضع على ما هو عليه سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

سنحاول في السطور اللاحقة التعرف إلى كيفية مأسسة الإحصاء الفلسطيني للتقسيمات والتصنيفات الاستعمارية، وذلك من خلال استعراض تقارير «الوضع الراهن» والمؤشرات والتصنيفات والتعريفات، وكذلك التعرض للمسح والتعداد السكاني.

1 ـ تقييم «الوضع الراهن»

أدى غياب جهاز إحصاء فلسطيني «رسمي» إلى اعتماد بعض الجهات الفلسطينية (في الأراضي المحتلة عام 1967)؛ على الإحصاءات المنشورة بواسطة جهاز الإحصاء الإسرائيلي، التي تفتقر بدورها إلى الدقة، بسبب غياب الإشارة إلى حجم وتركيبة وخصائص السكان. فالإحصاءات الإسرائيلية المتوافرة مبنية على تعداد 1967، بالإضافة إلى تقارير أجهزة إدارة الاحتلال، التي تتضمن عدد المواليد الذين يتم تسجيلهم، والمغادرين «المهاجرين» عبر المعابر، والوفيات المسجلة. وبما أن التعداد الأصلي الذي أُجري عام 1967 يعتريه بعض الشكوك، كونه أجري في ظل الحكم العسكري الاحتلالي، وما يرافقه من خوف السكان من التعامل مع العدادين والإجابة عن أسئلتهم وإحجام قسم آخر، فإنّ الأساس الذي اعتمدت عليه هذه الإحصاءات يعتريه الشك في

(29) Elia Zureik, «Constructing Palestine through Surveillance Practices,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 2 (November 2001), p. 218.

(30) مقابلة مع أحد موظفي وزارة الداخلية الفلسطينية في غزة (رفض الكشف عن اسمه)، عبر وسائل التواصل الاجتماعي بتاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

دقته. يضاف إلى ذلك الخلل في تقدير عدد الخارجين من فلسطين الذي يعتمد على تقارير المعابر الحدودية، وعدم تحديد هذه الإحصاءات معدلات الوفيات العمرية أو تركيب الجنس والعمر[31].

تظهر سلسلة التقارير الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني بين عامي 1994 و1995، والمعنونة بتقارير الوضع الراهن، الفجوات والثغر التي تعانيها الإحصاءات المتوافرة (قبل إنشاء الجهاز) والمتعلقة بالشأن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي وضعت أمام الإحصاء الفلسطيني التحديات التي يجب التعامل معها. اهتمت تقارير «الوضع الراهن» بتقييم خمسة محاور إحصائية؛ كانت بالترتيب: ديمغرافية الشعب الفلسطيني، الإحصاءات الاقتصادية، القوى العاملة، الإحصاءات الصحية، إحصاءات التعليم.

يبرز عند استعراض تقارير الوضع الراهن ملاحظتين أساسيتين، **أولاهما**: خضوع الإحصاء الفلسطيني في عملية تقييم الوضع الراهن إلى سقف اتفاق أوسلو السياسي، الذي يخرج الأراضي والسكان الفلسطينيين في الأراضي المستعمرة عام 1948 (علاوة على فلسطينيي الشتات)، من دائرة «صلاحيات» السلطة الفلسطينية، وبالتالي اقتصر التقييم على الضفة الغربية وقطاع غزة. و**ثانيتهما**: أنّ عملية التقييم تمت بإشراف ومتابعة من خبراء أجانب تابعين لمؤسسات دولية، نجد ذلك في تقرير رقم (1) «ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة»[32]، حيث يقدَّم شكر إلى «أرغون أدلخا» المستشار في مكتب الإحصاء الأمريكي، لمساعدته على «إعداد بعض فصول الدراسة». وكذلك في تقرير رقم (2) «الإحصاءات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، يتم تقديم شكر إلى خبير الإحصاءات الاقتصادية الألماني «ايرفن فاغتبرغ» من مؤسسة GTZ الألمانية على مساعدته على إعداد التقرير. وفي تقرير رقم (3) «إحصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة»[33] نجد كلمة شكر لـ «هانز التفال» المستشار في منظمة العمل الدولية، لمساعدته على إعداد بعض فصول الدراسة. وفي تقرير رقم (4) «الإحصاءات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة» تم تقديم الشكر إلى «توماس جنارسون» من مكتب الاستشارات الدولية «الإحصاءات السويدية»، لمساعدته على إعداد بعض فصول الدراسة. بينما في التقرير الرقم (5) «إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة» نجد شكراً لـ «كيني بيترسون» من مكتب الاستشارات الدولية «الإحصاءات السويدية»، للمساعدة على «إعداد جدول الدراسة ووضع الخطة الأولية لإعداد التقرير».

اللافت للانتباه هو استخدام الإحصاء الفلسطيني تصنيفات وتعريفات معتمدة من قبل منظمة بيتسليم والإحصاء الإسرائيلي، دون أن يكون واضحاً الحاجة العلمية للاستناد إلى مصادر إسرائيلية.

(31) **الخطة الشاملة لإعداد الإحصاءات الرسمية الفلسطينية**، ص 28.

(32) التقرير غير متوافر على الصفحة الإلكترونية لجهاز الإحصاء، تم الحصول عليه من مركز خدمات الجمهور التابع للإحصاء الفلسطيني.

(33) التقرير نفسه.

2 ـ المؤشرات والتصنيفات وتعريف المصطلحات

تؤكد حليمة أنّ كل المسوحات والإحصاءات قائمة على التوصيات الدولية، وفي العادة تقوم الأمم المتحدة بإقرار المؤشرات والتصنيفات. يجادل أبو لبدة بأنّ الهدف من الاعتماد على المصطلحات والمعايير الدولية هو السعي للحصول على الاعتراف الدولي بالإحصاء الفلسطيني، لذلك تكونت لجنة داخل الإحصاء الفلسطيني تقوم بوضع الإطار العام بما يتوافق مع توصيات الأمم المتحدة. تلفت حليمة الانتباه إلى أنّ هنالك مؤشرات لا يصلح التعامل معها إلا بحسب تعريفها الدولي. يُعرّف المؤشر الإحصائي بأنّه: «تعبير عن واقع ظاهرة في وقت ومكان محددين، ويأتي على شكل رقم مطلق أو نسبي أو معدل يرصد وضع سائد أو حالة معينة، ويمكن تفسيره وتوضيحه من خلال استخدام تعبير لفظي»[34]. لجأ الإحصاء الفلسطيني إلى وضع 657 مؤشراً إحصائياً، وذلك بهدف تحسين المنتج الإحصائي. بحسب حليمة تم الدمج بين المحلي والعالمي أثناء وضع هذه المؤشرات والتصنيفات، وشكل لهذا الهدف عام 1997 لجنة وطنية للتسميات والتصنيفات. تم الاسترشاد بعدة معايير عند وضع هذه المؤشرات، من أهمها: «أن تكون واضحة وصريحة وأن تصلح أساساً لعقد المقارنات على الصعيد الزمني والمكاني والمحلي والدولي. أن تتسق بوجه عام مع المعايير المتبعة عالمياً. أن تقوم أساساً وإلى أقصى حد ممكن على مقاييس دولية موحدة»[35]. وبالتالي يُستفاد من هذه المؤشرات على الصعيد المحلي بما يخدم الباحثين وصانعي القرار. أمّا على الصعيد الدولي فكان الهدف توفير مؤشرات قابلة للمقارنة دولياً، وهو ما يساعد على اتخاذ القرارات الدولية على جميع الأصعدة، وبصورة أساسية على الصعيد الاقتصادي؛ مع إتاحة المجال للدول المانحة لاتخاذ القرارات بشأن أوجه تقديم المساعدات.

تشير حليمة إلى أنّ اعتماد المؤشرات الإحصائية يتم عبر آلية المشاركة مع الشركاء المحليين والدوليين (المانحين)، بحيث يتم التشاور مع الشركاء والمستخدمين قبل تنفيذ أي مشروع إحصائي، للتعرف إلى حاجاتهم. تؤكد عناية ذلك؛ حيث تُجرى عملية المشاورة بواسطة عقد ورشة عمل تضم الشركاء والمستخدمين الأساسيين، يتم فيها عرض الاستمارات عليهم والاطلاع على حاجاتهم والإضافات المطلوب إيرادها في الاستمارات. من خلال استعراض معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز لعام 2017، سنجد أنّ الإحصاء الفلسطيني في معظم التصنيفات وتعريف المصطلحات التي يعتمدها؛ استند إلى الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها كاليونسكو، وغيرها من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). استناداً إلى تحليل مضمون المعجم، نجد أنّ نحو 76 بالمئة من المصطلحات والتصنيفات التي يعتمدها تعود للمؤسسات الدولية، بينما 22 بالمئة منها محلية، بينما 1.3 بالمئة إسرائيلية كما هو موضح بالجدول والرسم التالي[36]:

---

(34) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «دليل المؤشرات الإحصائية التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017،» (رام الله ـ 2017)، ص 13.

(35) المصدر نفسه، ص 11.

(36) الجدول والرسم من إعداد الباحث، تم تصميمهما بالاستناد إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز 2017**، رام الله، 2017.

عدد المصطلحات بحسب مصدرها

	عالمي	محلي	إسرائيلي	المجموع
العدد	854	251	15	1120
النسبة المئوية	76.26	22.41	1.33	100

الجدول الرقم (1)

النسبة المئوية للمصطلحات بحسب مصدرها

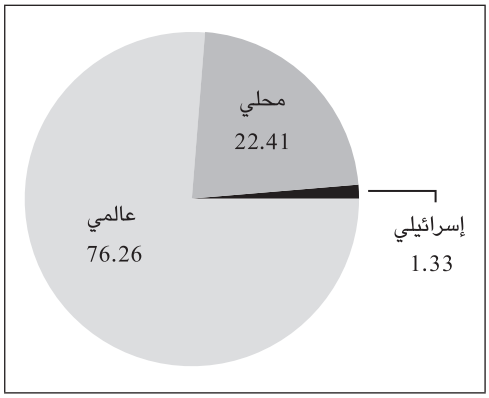

اللافت للانتباه هو استخدام الإحصاء الفلسطيني تصنيفات وتعريفات معتمدة من قبل منظمة بيتسليم والإحصاء الإسرائيلي، دون أن يكون واضحاً الحاجة العلمية للاستناد إلى مصادر إسرائيلية. ورغم قلة المصطلحات والتصنيفات الإسرائيلية المعتمدة (15 مصطلحاً وتصنيفاً)، إلا أن لهذه المصطلحات والتصنيفات دلالات استعمارية واضحة، وخصوصاً أنها جميعاً تندرج تحت بند استعمالات الأراضي. حيث تم إدراج خمسة مصطلحات تصنيفية من بيتسيلم (قطاع التلال الغربية للضفة الغربية، القطاع الجبلي للضفة الغربية، القطاع الشرقي للضفة الغربية، قطاع القدس الكبرى). تكمن الخطورة في استخدام هذه المصطلحات من جانب الإحصاء الفلسطيني في كونها استبطاناً للمعرفة الاستعمارية.

يتكرر اعتماد الإحصاء الفلسطيني على مصادر إسرائيلية، من خلال الأخذ بعشرة مصطلحات استعمارية وضعها الإحصاء الإسرائيلي، كان المنطق يوجب أن تكون من تعريف الإحصاء الفلسطيني. تتمحور هذه المصطلحات حول استعمالات الأراضي، وهي كالتالي: كيبوتس، المستعمرة، مستعمرة إقامة منتظمة، المستعمرة الحضرية، المستعمرة الريفية، مستعمرة جماعية، مستعمرة ريفية أخرى، معدل الارتفاع عن سطح البحر، موشاف، موشاف جماعي. نلاحظ فيما بعد أن المعرفة الاستعمارية انعكست على تعريف الإحصاء الفلسطيني للموقع الاستعماري؛ والذي يعرفه بأنّه: «هو موقع يشمل المستعمرات والبؤر الاستعمارية والمستعمرات العسكرية وشبه

العسكرية والمستعمرات الزراعية والمناطق الصناعية **ولا يشمل معسكرات الجيش**»[37]. وهذا شيء غير مبرر، لماذا لا يعتبر الإحصاء الفلسطيني معسكرات الجيش من المواقع الاستعمارية، هل مفهومه للمواقع الاستعمارية مقتصر على المستعمرات (المستوطنات) فقط!

في المقابل وفي ما يتعلق بالاعتماد على التعريفات والتصنيفات التي تضعها المؤسسات الدولية، انتقد زريق اعتماد بعض الدراسات على إحصاءات اللاجئين، التي يتم فيها تعريف اللاجئ بحسب معايير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين «الأونروا»، بحيث اعتمدت الأونروا على إحصاء الفقراء من بين اللاجئين المسجلين لديها، الذين تلقوا حصصاً غذائية من الوكالة. حيث تُعرِّف الأونروا اللاجئ على أنه أي شخص يقيم في فلسطين قبل سنتين على الأقل من تأسيس إسرائيل في 15 أيار/مايو 1948، ومن فقد منزله وسبل عيشه نتيجة لحرب 1948. وبالتالي لم يتم تسجيل جميع الذين أصبحوا لاجئين في الصراع الطويل مع إسرائيل، وتم إغفال الفلسطينيين الأثرياء الذين هجّروا ولم يتلقوا حصصاً غذائية أو مساعدة من الأونروا، أو انتهى بهم المطاف في أماكن أخرى غير ما تطلق عليه الأونروا خمس مناطق عمليات (سورية ولبنان والأردن والضفة الغربية وغزة)، وبالتالي لن يظهروا في سجل الأونروا. كذلك، لا يغطي سجل الأونروا الفلسطينيين المهجَّرين أثناء حرب 1967. وهذا يعني (بحسب تقديرات زريق) إضافة ما لا يقل عن مليون شخص إلى إجمالي عدد اللاجئين للأونروا[38]. يبدو أنّ الإحصاء الفلسطيني قد تنبه للخلل الذي يعتري تعريف اللاجئ والمعتمد من الأمم المتحدة، لذلك نجده قد خصص في استمارات التعدادات أسئلة لتسجيل اللاجئين غير المسجلين. لكن من ناحية أخرى نجده يعتمد تعريف الأنروا لحالة اللجوء بأنّها: «وهي خاصة بالفلسطينيين الذين هجروا من أراضيهم عام 1948 وتشمل الأبناء الذكور منهم وأحفادهم»[39]. من غير الواضح لماذا اقتصر التعريف على الأبناء الذكور واستثنيت الإناث. بموجب هذا التعريف فإن ابن اللاجئ يعيش حالة اللجوء، أما ابنته فلا تعيش هذه الحالة!

ملاحظة أخيرة تتعلق بمصادر المصطلحات، هو اعتماد الإحصاء الفلسطيني في تعريفاته على مصادر يوجد جدل كبير بين الأكاديميين حول مدى «علميتها» وصدقيتها، مثل موقع ويكيبيديا. حيث نجد تسعة مصطلحات مأخوذة من ويكيبيديا. علاوة على ذلك تم اعتماد ثمانية مصطلحات ومفاهيم بيئية من مصدر إلكتروني بعنوان: «يوم جديد، كنانة أون لاين»! ألم يكن من الممكن استلال هذه التعريفات من مصادر أكثر «موثوقية»؟.

3 ـ مسح التجمعات السكنية

أجرى جهاز الإحصاء، وكتمهيد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية؛ مسحاً للتجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة في خريف عام 1994. يُعَدّ هذا المسح الأول في نوعه فلسطينياً، فالتجمعات السكانية الفلسطينية كانت مغيبة على صعيديّ القيام بدور في تخطيط مستقبلها، وتوفير بيانات أولية حولها، فالمعلومات والبيانات على مستوى التجمع الواحد كانت

(37) المصدر نفسه، ص 153.

(38) المصدر نفسه، ص 219.

(39) المصدر نفسه، ص 189.

مفقودة تماماً، وبالتالي لن يكون هنالك أي إمكان للتخطيط ووضع البرامج على مستوى التجمع السكاني[40]. أُجري المسح بتمويل من السوق الأوروبية المشتركة، وواكب إجراءَه أندرو أليس (مستشار لجنة الانتخابات والحكم المحلي؛ المنتدب من السوق الأوروبية المشتركة)، الذي بحسب أبو لبدة تم التخلي عن خدماته فيما بعد لقلة خبرته.

شمل المسح جميع التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستخدام استمارة خاصة تم تقسيمها إلى أربعة أقسام: السلطات المحلية، خدمات البنية التحتية، الخدمات الصحية، الجانب الاقتصادي. تم الاهتمام أثناء تصميم الاستمارة بأن تتقيد بالأعراف والتقاليد العالمية في مجال المسوحات المشابهة (Community Surveys). أشرف على إجراء المسح 102 موظف من الإحصاء، وقد بُني على إجراء مقابلات مع 2481 شخصاً، مطلعين على أحوال تجمعاتهم السكانية، بحيث يمثل 4 أشخاص على الأقل كل تجمع سكني تم مسحه[41].

خدم هذا السلطة المركزية، وفي الوقت ذاته استفادت منه وزارة الحكم المحلي وغيرها من الوزارات. ساهم هذا المسح في وضع تقسيم المناطق والتأسيس لمسمى المحافظات؛ فبحسب أبو لبدة فإنّ الإحصاء الفلسطيني هو الجهة التي قسمت المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لغايات انتخابية، وقامت برسم الخرائط يدوياً، مع الرجوع إلى الخرائط المتوافرة سابقاً، الصادرة عن الاحتلال والموجودة لدى المكاتب الهندسية ووزارة الحكم المحلي والبلديات. ومع أنّ رسم الخرائط ليس من وظيفة الإحصاء إلا أنّه تم التكفل بها، في ضوء حداثة المؤسسات والوزارات الفلسطينية، ولكون الإحصاء الفلسطيني استبق في تأسيسه مجيء السلطة الفلسطينية، فهو يملك من الإمكانات (على تواضعها) ما يؤهله للاضطلاع بهذه المهمة. وبالتالي يعود الفضل إلى الإحصاء الفلسطيني الذي كان رئيسه (أبو لبدة) عضواً في لجنة الانتخابات في تقسيم المراكز الانتخابية، حيث تم البناء على المسح للخروج بفكرة جعل كل 150 بيتاً يدلون بأصواتهم في نفس المركز الانتخابي في اليوم نفسه. الطريف في هذا الأمر أنّ هذه التقسيمات والتسميات لم يكن مخططاً لها دوماً ضمن جداول زمنية، فأحياناً كان بعض «الظروف» تساعد الإحصاء على تأدية مهامه. على سبيل المثال، يذكر أبو لبدة أن السويسريين اتصلوا بهم في نهاية السنة، ليعلموهم بأن لديهم مبلغاً متبقياً من الميزانية يقدر بـ250 ألف دولار ويطلبون المساعدة على صرفه، من هنا استخدم الإحصاء هذه الأموال لتنفيذ مشروع ترقيم الشوارع في أربع مدن فلسطينية.

4 ـ التعداد السكاني

أجري التعداد السكاني العام ثلاث مرات منذ تأسيس الإحصاء الفلسطيني، بمعدل مرة كل عشر سنوات، أي في الأعوام 1997، 2007، 2017. من خلال استعراض الاستمارات المستخدمة

(40) **مسح التجمعات السكانية الفلسطينية لعام 1994: النتائج الأساسية** (رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995)، ص 15.

(41) المصدر نفسه، ص 16.

في هذه التعدادات[42]، نلاحظ تشابهاً فيما بينها مع بعض الإضافات والتعديلات. نجد أن كل تعداد احتوى ثلاثة مواضيع أساسية، تحت العناوين التالية: استمارة حصر المباني والمساكن والأسر «نموذج رقم (1 ت.س)»، واستمارة حصر المنشآت «نموذج رقم (2 ت.س)»، وكذلك استمارة الأسرة والظروف السكنية «نموذج رقم (3 ت.س)». يوجد بعض الفروقات البسيطة في استمارة حصر المباني والمساكن للسنوات (1997، 2007، 2017)، يلاحظ عدم وجود بند الرقم التنظيمي في استمارة 1997، وزيادة بعض البيانات في استمارة 2017 كالرقم التنظيمي للوحدة السكنية، وهذا يعود إلى عدم وجود ترقيم للمباني في عام 1997. الملاحظة الأبرز هي الاهتمام ببعض الممارسات الاحتلالية في استمارتي 2007 و2017 «ولو بصورة عابرة»، (وهذا شيء لم يتكرر في النماذج الثلاثة لاستمارات التعداد)، بواسطة إضافة استفسار عن سبب وجود منشأة مغلقة «سبب المغلق والخالي والمهجور»، وتضمين أحد الخيارات في عام 2007 بـ«التهجير والإجراءات الإسرائيلية»، تم تعديلها في عام 2017 لتصبح «الإجراءات الإسرائيلية»!.

بالرغم مما سبق ذكره، يبقى السؤال قائماً: ما مدى استقلالية الإحصاء الفلسطيني في عصر العولمة، وكيف يمكن الحديث عن «استقلالية» والإحصاء الفلسطيني مقيد بشروط اتفاقية أوسلو أولاً وبصفة دولة مراقب في الأمم المتحدة ثانياً.

يلاحظ مراعاة التقدم التكنولوجي في الاستمارات، حيث تم تطوير وتعديل استمارة حصر المنشآت في عام 2017، بإضافة «الصفحة الإلكترونية للمنشأة». تشترك استمارة 2017 مع استمارة 2007 في إضافة «إعداد سجلات محاسبية»، لكن استمارة 2017 تتوسع لتسأل عن وجود «ميزانية عمومية» و«قائمة أرباح وخسائر»، و«هل المنشأة مرخصة أو مسجلة»، و«ما هي القيمة الحالية لرأسمال المنشأة» مع وضع أربعة خيارات «5000 دولار فأقل، 5001 إلى 50 ألف دولار، 50,001 إلى 100 ألف دولار».

نجد اختلافاً في المشهد الخارجي وترتيب أقسام البيانات في الاستمارات للسنوات المختلفة، فما هو مصنف تحت القسم الثاني: «بيانات أفراد الأسرة» في استمارتي 2007 و2017، نجدها تحت القسم الثالث في استمارة 1997. يضاف إلى ذلك زيادة بعض البنود، وحذف أخرى في استمارتي 2007 و2017، كحذف القسم الرابع في استمارة 1997 المعنوَن بـ «الفلسطينيون في الخارج»، الذي يهتم بـ «عدد الفلسطينيين الذين يملكون أرقام هويات ويقيمون حالياً في الخارج ومكان إقامتهم بالداخل مع هذه الأسرة».

يلاحظ اشتمال استمارات التعداد على تصنيف الأفراد بحسب الديانة (مسلم، مسيحي، آخرين). الأمر اللافت هو السعي للتصنيف بحسب الديانة في الوقت الذي ينادى به عالمياً إلى

(42) نماذج استمارات التعداد السكاني للأعوام (1997+2007+2017)، تم الحصول عليها من جهاز الإحصاء الفلسطيني.

إلغاء مثل هذا النوع من التصنيف، وذلك لمنع التمييز على أساس الديانة. توضح عناية أنّ السؤال عن الديانة وارد ضمن معايير الأمم المتحدة كسؤال اختياري وليس إجبارياً. تفسر حليمة الإصرار على هذا التصنيف بحاجة القيادة السياسية ممثلة بالرئيس محمود عباس أبو مازن، التي تهدف إلى التعرف إلى أعداد المسيحيين كمؤشر للضغوط الاحتلالية التي تتعرض لها الأقليات وتدفعهم إلى الهجرة، فمن خلال الإحصاءات اتضح تناقص أعداد المسيحيين في «فلسطين» باطراد. بالرغم من ذلك، وإن كانت الحاجة تلزم إبقاء هذه التصنيف، يبقى التساؤل قائماً: لماذا يتم تصنيف أقلية كالطائفة السامرية القاطنين في نابلس تحت بند «آخرين». أليس من المجدي «سياسياً» إبراز وجود أفراد محسوبين على الديانة اليهودية[43] يعيشون تحت إدارة السلطة الفلسطينية، وذلك للتدليل بأن الصراع مع الصهيونية صراع سياسي وليس ديني. عدا عن ذلك؛ فإنّ استخدام تعبير «آخرين» تم انتقاده من قبل عدة مدارس فكرية (أبرزها النسوية)، التي تجادل بأنّ وصف «الغير» بأنّهم مختلفون عنا «آخرون» (Othering)، يستبطن نظرة استعلائية تجاههم، على اعتبار أنّهم أدنى مكانة عبر وصفهم بأنّهم «آخرون»، وبالتالي فإنّ إطلاق وصف «آخرين» يعني ممارسة عملية «قهر منظم في المجال العلمي»[44].

خلاصة واستنتاجات

لا شك في أنّ الإحصاء الفلسطيني بعامليه والمنتسبين إليه، قد قطع شوطاً طويلاً وبذل جهداً مضنياً للوصول إلى الإنجازات التي حققها على الصعيدين المحلي والدولي. يفاخر الإحصاء الفلسطيني باستقلاليته في فيلم وثائقي من إنتاجه عام 2015، تحت عنوان «الإحصاء عشرون عاماً من العطاء»[45]. يحق لنا التساؤل: كيف يمكن الادعاء بالاستقلالية في ضوء تحكُّم الاحتلال في المفاصل الرئيسية للحياة اليومية الفلسطينية؟ توضح حليمة بأن المقصود بالاستقلالية، هو تنفيذ جمع البيانات بحسب المعايير الدولية، وعدم تدخل أي طرف في المنهجية المتبعة أو نوع الرقم الإحصائي المنتج، ولا شكل الرقم وكيفية إخراجه؛ فالرقم الناتج مستقل ولا يخضع لتأثير أي شخص أو مسؤول، حيث يوجد لدى الإحصاء الفلسطيني مطلق الحرية في وضع الخطة وآلية تنفيذها، وبالرغم من محاولة بعض الأطراف في الحكومة الفلسطينية التدخل في أعمال الإحصاء إلا أنه لم يتم التجاوب معهم ورُفض تدخلهم. على سبيل المثال رفض طلب تقدم به أحد الأطراف في الحكومة للإطلاع على بعض البيانات الإحصائية قبل نشرها على الملأ، لأنّه وبحسب المعايير الدولية: للكل الحق في الحصول على البيانات في نفس الموعد.

---

(43) يرفض حسني واصف السامري (كاهن الطائفة السامرية) تصنيف السامريين كيهود، ويعتبر وصفهم باليهود إهانة، معتبراً أن مذهبهم إسرائيلي، كونهم يعودون في أصولهم إلى بني إسرائيل. <https:// www.youtube.com/watch?v=ZWbxhbun4XE&t=23s>.

(44) Zuleyma Tang Halpin, «Scientific Objectivity and the Concept of «the Other,» *Women's Studies International Forum*, vol. 12, no. 3 (1989), pp. 285-294.

(45) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «عشرون عاماً من العطاء،» <https://bit.ly/37VgRfn>.

يدعي أبو لبدة بوجود استقلالية مطلقة للإحصاء الفلسطيني عن القيادة الفلسطينية أو الدول المانحة؛ في فترة توليه لإدارة الإحصاء، ويضرب مثالاً على ذلك برفضه أحد المشاريع الإحصائية بتمويل أمريكي يبلغ 7 ملايين دولار، لأن «الأمريكان حاولوا التدخل في عملنا»، بالإضافة إلى اننا اكتشفنا وبعد الاطلاع على تفاصيل المشروع، أن 85 بالمئة من تمويله سيرجع عملياً للأمريكان. تؤكد الباحثة الأكاديمية نادرة شلهوب كيفوركيان[46] عدم خضوع الإحصاء الفلسطيني لشروط المانحين، وذلك بالاعتماد على تجربة شخصية عايشتها أثناء العمل على دراسة بالاشتراك مع الإحصاء الفلسطيني، حيث تم رفض التمويل الأجنبي للمشروع رغم الحاجة الماسة إلى التمويل، بسبب إصرارهم على تضمين الاستمارة الإحصائية أسئلة حساسة، تتعلق بالحياة «الحميمية» للأزواج. بحسب حليمة فإنّ المشروع يتضمن مسح أدوار المرأة والرجل من منظور نوع اجتماعي، حيث تم توقيع عقد مع مؤسسة PROMUNDO، التي أشرفت على هذا المسح عالمياً وتحت عنوان: The International Men and Gender Equality Household Survey، كان الهدف من المسح التعرف إلى أنماط أدوار الرجل الفلسطيني في الكثير من القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي والثقافة المجتمعية، وقد طلب من الإحصاء الفلسطيني في حينه إضافة أسئلة خارج سياق الثقافة والتقاليد الفلسطينية، فرفض الإحصاء الفلسطيني القيام بذلك، وتم إلغاء العقد الذي تبلغ قيمته 86 ألف دولار. لا يقتصر الأمر على الجانب التمويلي، فكما تشير عناية رفض الإحصاء الفلسطيني تنفيذ نشاطات إحصائية دولية لا تتوافق مع القيم الفلسطينية، كاستمارة العنف الدولية، التي لا تتلاءم مع وضعنا في «فلسطين».

أمّا في ما يتعلق بالاستقلالية عن القيادة الفلسطينية، يدلل أبو لبدة على ذلك بكونه أول جهة تقدم شكوى ضد الرئيس الراحل أبو عمار (رغم رمزيته) في المجلس التشريعي، في عام 1996، في ما يتعلق بمحاولة شركة البحر التدخل في أعمال الإحصاء الفلسطيني، من خلال سحب 5 ملايين دولار كانت مخصصة على أسم الإحصاء الفلسطيني. يشير أيضاً أبو لبدة إلى أنّه رفض محاولة الرئيس الراحل أبو عمار التدخل عند الإعلان عن نتائج تعداد 1997، وبتأثير من بعض المحيطين به، من أجل رفع عدد سكان قطاع غزة بـ 200 ألف، لكن لم يتم الاستجابة لضغوط الرئيس، وتم الإعلان عن النتائج كما هي.

لكن بالرغم مما سبق ذكره، يبقى السؤال قائماً: ما مدى استقلالية الإحصاء الفلسطيني في عصر العولمة، وكيف يمكن الحديث عن «استقلالية» والإحصاء الفلسطيني مقيد بشروط اتفاقية أوسلو **أولاً** وبصفة دولة مراقب في الأمم المتحدة **ثانياً**. لا ينحصر الحديث هنا عن التمويل وتأثيره بل يتعداه إلى مدى تماهي الإحصاء الفلسطيني مع «المعايير» الدولية، وفي ضوء أن أكثر من ثلاثة أرباع التعريفات والتصنيفات التي يستخدمها، تم استلالها من تصنيفات ومعايير غير فلسطينية. صحيح أن بعض هذه التعريفات والتصنيفات قد تم «التصرف بها»، لكن الأساس المعرفي (الإبستيمولوجي) لهذه التعريفات يبقى غير فلسطيني، ومهما تم التعديل عليها تبقى نابعة من أرضية ومصالح غير فلسطينية. كيف يمكن الحديث عن استقلالية؛ وعملية التقييم والتدريب

(46) مقابلة شخصية مع نادرة شلهوب في رام الله بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

والتخطيط وحتى وضع قانون الإحصاء[47] تتم بإشراف وتدخل القوى المانحة. من ناحية أخرى؛ من الإنصاف التساؤل: هل كان من الممكن إنشاء جهاز إحصاء فلسطيني من دون التقيد بالمعايير الدولية؟ هل الإحصاء الفلسطيني متفرد في تبنيه للمعايير والتصنيفات والتعريفات «الدولية»، أم أن هذه حال أجهزة الإحصاء على مستوى العالم؟ هذا ما يفترض فحصه بدقة في بحث مستقل يتم مقارنة بين الإحصاء الفلسطيني وغيره من أجهزة الإحصاء؛ في الحد الأدنى على مستوى الوطن العربي □

صدر حديثاً

تفكيك الاشتراكية العربية

علي القادري

يدرس علي القادري في هذا الكتاب التجربة الاشتراكية العربية، وظروف نشوئها وأسباب تفككها، محللاً البنية الطبقية لتلك التجارب وأبرز التطورات التي عرفتها هذه البنية والتي ساهمت في تحويل هذه التجارب عكسياً باتجاه الخيارات النيوليبرالية التي قضت على إنجازات المرحلة الاشتراكية لديها، وتحديداً البنية الاقتصادية المنتجة، وعززت دور الاقتصادات التجارية ـ الاستهلاكية غير المنتجة، وأعادت هيمنة الطبقة الكومبرادورية التي عرّضت هذه البلدان لعملية نهب اقتصادي لمصلحة مراكز النظام الرأسمالي العالمي، وسببت في تراجع معدل النمو واضمحلال إنجازات التنمية الاشتراكية وانخفاض فرص العمل وانتشار الفقر، مقابل تراجع الوعي الطبقي وصعود صراع الهويات.

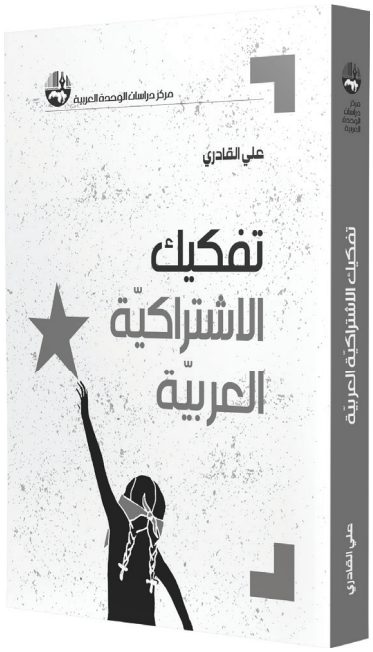

416 صفحة

الثمن: 20 دولاراً

(47) يُظهر أحد منشورات الإحصاء الفلسطيني عقد ورشة عمل عام 1995 لمدة ثلاثة أيام بحضور أكثر من 31 خبيراً يمثلون مؤسسات أجنبية، لبحث تقييم الخطة الشاملة ووضع توصيات لصياغة قانون الإحصاء. انظر: *Success Against All Odds-International Expert Discussion of the Master Plan for Palestinian Official* (Ramallah: Palestinian Bureau of Statistics, 1995), p. 171.